

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٥

يربط موازنة صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٦

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تقررت كل من استخدامات وإيرادات صندوق الطوارئ عن السنة المالية ١٩٧٦ بمبلغ ٦٤٦,٧٠٠,٠٠٠ ج (ستمائة وستة وأربعين مليوناً وسبعمائة ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

تحدد استخدامات أموال الصندوق لمواجهة احتياجات الطوارئ كما تحدد الاعتمادات الإجمالية لكل منها بقرار من رئيس الجمهورية ويكون لوزير المالية توزيع مصروفات الصندوق وفقاً لهذه الاستخدامات بعد موافقة اللجنة الوزارية العليا للتخطيط .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥) أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٥

بشأن تعديل موازنة صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٥

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء صندوق الطوارئ ؛
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ؛
وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٢ بمد العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ ؛وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٤ يربط موازنة صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٥ ؛
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل اعتمادات الإجمالية لاستخدامات صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٥ ؛

قرر القانون الآتي :

(المادة الأولى)

تضاف كافة المبالغ التي وردت أو ترد في السنة المالية ١٩٧٥ من الدعم العربي المقرر وفقاً لقرارات مؤتمر القمة بالباطل إلى موارد صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٥ - على أن يخصص منها ما يتحدد لمواجهة متطلبات القوات المسلحة ضمن استخدامات الصندوق المذكور ، وزيادة استخدامات الصندوق تبعاً لذلك .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥) أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛
وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين مستشاراً بإدارة قضايا الحكومة كل من المستشارين المساعدين من الفئة (٢) السادة :
المهدي عفيفي عبد الهادي سالم .
السيد علي السيد الشوربجي .
سيد أحمد عبد الحكيم القاضي .
محمود محمد سالم رزق .
عبد المنعم علي نصر .

(المادة الثانية)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (أ) بإدارة قضايا الحكومة كل من
المستشارين المساعدين من الفئة (ب) السادة :

محمود محمد دياب .

كامل عياد سعيد .

عبد العزيز علي المواقف .

عبد العزيز علي السيد الخجوري .

محمد أحمد العروسي .

سامي السيد عبد المقصود أبو حسين .

محمود محمد السيد رافع (على سبيل التذكار) .

السيد حسن محمد القبول .

محمد أحمد مصطفى ربيع .

جواد عبد القنى جاد .

لطفي منير لطف الله سليمان .

فاروق كامل عبده حسن .

(المادة الثالثة)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة كل من
التواب فئة (أ) السادة :

زكريا مصيلحي عبد اللطيف

حسنى عبد الحميد معوض .

بدرجس رمزي اسحق .

عبد العزيز حافظ أحمد شريف .

حامد محمد كامل حسنين .

إبراهيم محمد رفعت (على سبيل التذكار) .

محمد راجي محمد هلال يونس .

محمد أنيس إبراهيم شتا (على سبيل التذكار) .

محمد عجمي عبد الباقي خليفة .

محمد نجيب كامل .

عبد الفتاح بيومي مذكور .

محمود فكري السيد بيومي .

جلال عثمان ناصف .

عادل عبد الرحيم غنيم .

عبد القهار زهوى أحمد محمود فرحات .

مافظ عبد الواحد عبد الله .

زكريا محمود مصطفى الجندي .

محمود علي أبو العلا عجور .

عبد الفتاح عبد السلام جاد الشافعي .

عبد المجيد محمد حسن فياض (على سبيل التذكار) .

عزير منيس ميخائيل .

نؤاد عبد المسيح عبد القدوس .

رجائي أحمد عيسى .

محسن مراد حسن مراد .

مجدى أمين بارجس داود .

(المادة الرابعة)

يعين نائبا من الفئة (أ) بإدارة قضايا الحكومة كل من التواب من
الفئة (ب) السادة :

محمد محمود مرسي شحاته .

رجائي عزب عثمان .

رشدي أحمد إبراهيم يوسف .

رمسيس اسحاق بارجس داود .

محمود ممدوح محمد عبد الحفيظ سليمان .

محمد يحيى محمد صبرى أبو علم .

منير محمد السعيد يوسف .

أحمد فهمي مصطفى عمر هبة .

أحمد محمد كامل السيد .

عبد الحميد عبد الهادي منصور حسن .

رفائي مصطفى فهمي اسماعيل .

عبد الخليل محمد عبد الدايم محمد سليم .

فوزي أحمد علي عبد المنعم .

أحمد أحمد البنداري العرابي .

عبد العزيز حسن إبراهيم .

مدحت حافظ إبراهيم .

محمد حسن محمد شحات .

محمد نجيت محمود الحادي .

حمدي فتح الله جاد الدويك .

جلال زكي عبد الله .

عربان أمين عبد الملك .

محروس محمد أحمد الشابوري .

(على سبيل التذكار)

(المادة الخامسة)

يعين نائبا من القضاة (ب) بإدارة قضايا الحكومة كل من المحامين السادة:

- فرج علوانى هليل .
- عزت محمود محمد عوده .
- مصطفى جاد الكرم محمد رشوان .
- ابراهيم محمد ابراهيم سليمان .
- عبد الحكيم محمد عبد الرحمن يس .
- محمد ابراهيم جلال (على سهيل التذكار) .
- محمد محمد زكى موسى .
- نبيل رياض حنا .
- لطفى أبو الفضل عبد الرحيم .
- محمد رضا أحمد خليل الققى .

(المادة السادسة)

يعين مندوبا بإدارة قضايا الحكومة كل من المندوبين المساعدين السادة :

- حسن البنا سيد محمود السويفى .
- كمال ضيف الله حسن .
- السيد عبد العظيم السيد حسن .
- الأمير فياض عبد العظيم .
- جمعه عبد الله محمد .
- عبد الحميد عبد الخليل عبد الحميد .
- محمود بلال محمد السيد .
- أحمد أسعد أحمد حسن صيام .
- محمد على حسن التجار .
- السعيد عبده عوض جاهاين .
- حسين محمد صابر حسين .
- ناجى سعد محمد محمود .
- فتح الباب محمد محمد خضر .
- سيد محمد توفيق يوسف .
- ابراهيم محمد حساتين .
- محمود أحمد حسن سرحان .
- السيد محمد سالم لاشين .
- محمد عبد اللطيف شحاته .
- فؤاد محمد عبد الهادى .
- السيد أحمد محمد السيد الحسينى .

وصفى الملقب لوقا متى حنا .
 سعيد عبد الغفار أمين .
 جميل ابراهيم على فرج .
 عبد الله عبد المؤمن .
 محمد عماد محمد عطية .
 حمدى محمد عطيفى .
 طابع محمود الطيب .
 حسن أمين حسن .
 سعيد بلناجى محمد رمضان .
 أيمن محمد حسن البقلاوى .
 عبد الحى محمد عبد القادر .
 عبد الحسن أحمد حسن عمار .

(المادة السابعة)

على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٩٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥)
 أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣١٩ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛
 وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية،

قرر :

(المادة الأولى)

يعين مستشارا بمحكمة النقض السيدان :

محمد ابراهيم الدسوقي علوان ، المستشار بمحكمة استئناف القاهرة .
 أحمد محمد شيبه الحمد ، المستشار بمحكمة استئناف القاهرة .

(المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٩٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥)
 أنور السادات